مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاخبار
التاريخ: ١٩٧١/٨/٢٦

استغرقت الجلسة الأولى ساعة واحدة
صحافة العالم تشهد محاكمة المتآمرين

وقف ١٢ متهما بالتآمر فى قفص الاتهام أمام محكمة الثورة يحاكمون بجريمة الخيانة العظمى ٦ منهم كفاعلين أصليين و ٦ آخرون كشركاء .

رأت المحكمة تقسيم المتآمرين الى عدة مجموعات نظرا لكثرة عدد المتهمين فى القضية ـ ٩١ متهما .. بدأت المحكمة بنظر قضية المجموعة الاولى وعندما تنتهى منها ستنظر قضايا باقى المجموعات ويصدر الحكم فى القضية كلها دفعة واحدة .

المتهمون الذين بدأت محاكمتهم أمس منهم ٦ وزراء و٣ من أعضاء اللجنة التنفيذيه العليا ونائب رئيس الجمهوريه وأمين الجيزة السابقين .

جلس فى قفص الاتهام شعراوى جمعه وسامى شرف ومحمد فائق وسعد زايد وحلمى السعيد وعلى زين العابدين وهم الوزراء السابقون وعلى بليغ صبرى النائب السابق لرئيس الجمهورية وعبد المحسن أبو النور ولبيب شقير وضياء داود أعضاء اللجنة التنفيذية العليا السابقون وفريد عبد الكريم الامين السابق للاتحاد الاشتراكى بمحافظة الجيزة ..

عقدت المحكمة برئاسة حافظ بدوى وعضوية بدوى حمودة وحسن التهامى ومثل الادعاء الدكتور مصطفى أبو زيدفهمى . وقد اقسمت المحكمة اليمين عقب بداية الجلسة ثم سالت كل متهم عن عمره ومهنته ومحاميه فكان كل متهم يقف ليجيب . حضر مع المتهمين ١٤ محاميا .

سئل المتهمون عن جريمه الخيانه العظمى سواء كان فاعلا أو شريكا فنفى كل منهم ما ذكره خلال التحقيقات من اعترافات .

دفع بعدم ولاية المحكمة

طلب على عبد المجيد محامى شعراوى جمعه التاجيل للاطلاع .

ودفع محمد عبد الله محامى على صبرى بعدم ولاية المحكمة لان قانون انشاء محكمة الثورة رقم ٤٨ عام ١٩٦٧ قد انتهى بمحاكمة المتهمين بالفتنة فى اعقاب النكسة كما أن هذا القانون لم يعد له وجود بعد صدور بيان ٣٠ مارس واعادة مبدأ سيادة القانون وكذلك بصدور المرسوم المنشىء للمحكمة الدستورية العليا . وقال محمد عبدالله ان المحكمة التى قررها قانون محاكمة الوزراء هى المختصه بمحاكمه الوزراء.

رد الدكتور مصطفى أبو زيد فهمى المدعى الاشتراكى وممثل الادعاء فى القضية فتحدث عن العدالة السياسية ورد على الدفاع قائلا ان قانون انشاء محكمة الثورة ليس قانونا مؤقتا وان أية جريمة يتصور ان لها وضعا خاصا يمكن أن يحيلها رئيس الجمهورية الى محكمة الثورة سواء كانت هذه القضية أمام محاكم مدنيه أو عسكرية وكذلك القضايا المختصة بنظرها محاكم اخرى .

واعلن المدعى الاشتراكى أن الادعاء طبق مبدأ سيادة القانون فلم يحدث فى هذه القضية ان هدد أو اهين أو عذب أى منهم او نال احد من كرامته .

المحكمة توفر كل الضمانات

وقال حافظ بدوى رئيس المحكمة خلال نقاش بين الادعاء والدفاع ان المحكمة تحرص على توفير كافة الضمانات للمتهمين وتحقيق العدالة لجميع المواطنين

وقررت المحكمة تاجيل القضية عشرة أيام وحددت لاستئناف نظرها يوم السبت ٤ سبتمبر القادم وصرحت لمقدمى الدفع بتقديم مذكرة خلال خمسة ايام .

وقد استغرقت الجلسة ساعة واحدة وحضرها ممثلون لكل قطاعات الشعب ونحو اربعين من الصحفيين المصريين وستين من الصحفيين والاذاعيين ورجال التليفزيون العالمى .